

# في العمق

## لبنان يفتح على آفاق مجهولة بعد قرار محكمة رفيق الحريري

### هل نجحت جولة بومبيو في أوروبا

**الحكم يعيد خلط الأوراق اللبنانية ويحشر حزب الله وسوريا في الزاوية**



زعم الجناة بلامحاسبة

تراجع خدمات الكهرباء والماء وتكدس النفايات في شوارع العاصمة، بالإضافة إلى مكافحة الفساد المالي والمحسوبية وتفويض فرص عمل للعاطلين وإصلاح القطاع المصرفي وغير ذلك. لكن نقاشي فايروس كورونا وفرض الحظر الجزئي أدبنا إلى تراجع زخم الاحتجاجات التي عادت ثانية أواخر أبريل الماضي بعد تفاهت الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق وصعوبة الحصول على أبسط مستلزمات الحياة اليومية مثل الخبز الذي شهدت أفراق العاصمة طوابير طويلة من المواطنين تصطف لساعات من أجل الحصول عليه. وتجددت الاحتجاجات بزخم أكبر ومطالب أوضح بعد انفجار مرفأ بيروت في الرابع من هذا الشهر، والذي خلف نحو 180 قتيلًا وأكثر من ستة آلاف مصاب، بينما تقدر الخسائر الأولية بأكثر من 5 مليارات دولار والخسائر الإجمالية بنحو 15 مليار وفق تصريحات مسؤولين لبنانيين.

تحيط بها منطقة تعيش فترة اضطرابات أمنية غير مسبوقة قد يزيد من تعقيدات المشهد السياسي اللبناني، وأن الأمر سيكون رهينا بسياسة أميركية أكثر صلابة تجاه أذرع إيران في البلاد. ويعاني عموم اللبنانيين من مشاكل يومية وأزمات متراكمة خلفها واقع بنية النظام السياسي الذي شكّل بيئة مواتية للفساد والمحسوبية وبالتالي الدخول في أزمات اقتصادية. وتلك الأزمات لا يمكن حلها في بلد يفتقر أصلاً إلى الموارد دون تدخل المجتمع الدولي الذي ترفض القوى الفاعلة فيه تقديم أي مساعدات طالما ظل نفوذ حزب الله قائماً في مؤسسات الدولة والشراكة في الحكم. ومنذ أكتوبر الماضي، خرج المحتجون إلى شوارع العاصمة اللبنانية احتجاجاً على رفع الضرائب على الاتصالات والتبغ ومسود أخرى. وتطورت الاحتجاجات للمطالبة بإصلاحات جذرية للنظام السياسي القائم وإعادة تاهيل البنية التحتية للقطاعات الخدمية والحد من

ويعتقد المحللون أن التحقيق المطول والمحاكمة قد جعلتا النتيجة شبه زائدة عن الحاجة، خاصة وأن المتهمين أحرار وخارج أسوار السجن. وكتب مايكل يونغ، وهو محلل من مركز كارنيغي للششرق الأوسط، معلقاً على هذه القضية بقول إن الأحكام "ستبدو أكثر بقليل من مجرد تذييل لكتاب نفدت طابعته". ويرى كثيرون أنه تم تسليط الأضواء على تحقيق الأمم المتحدة بشكل كبير باعتباره آلية لإنهاء الإفلات من العقاب، ولكن قرار المحكمة أثبت أنه على عكس ذلك تماماً. ويقول يونغ "أولئك الذين يُعتقد أنهم نفذوا الاغتيال لا يجازفون بأي شيء تقريبا اليوم"، لكن بالنسبة لأولئك، وخاصة أولئك المرتبطين بشكل وثيق بالعنف، الذي يعصف بلبنان، فلا تزال الأحكام ذات أهمية. ويعتبر الكثيرون في لبنان أن لسوريا بدا في اغتيال الحريري، وهو ما أدى إلى تقسيم البلاد منذ ذلك الحين بين تحالف مدعوم من الغرب وآخر تدعمه دمشق وطهران. وقد نفى سوريا أي علاقة لها بمقتل الحريري. وفي أعقاب الاحتجاجات التي أعقبت اغتيال الحريري، أجبرت دمشق على سحب الآلاف من قواتها من لبنان، منهية بذلك سيطرتها على جارتها التي استمرت ثلاثة عقود.

**خلل بنوي في الدولة**  
ثمة خلل بنوي في ولاء السياسيين المحليين للمكونات اللبنانية الذي عادة ما يكون لصالح سياسات قوى إقليمية ودولية، أو لصالح الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية اللبنانية الجامعة الغائبة إلى حد ما. وربما تكون لحكم المحكمة الخاصة أبعاد أخرى ستعيّفها كل جهة وفق ما تراه على مقاسها وخاصة من الموالين لإيران، إذ أن حزب الله قد يعيد حساباته في هذا الموضوع الحساس مرة أخرى بعيداً عن الجهات الدولية مثلما رفض إجراء تحقيق دولي في كارثة مرفأ بيروت.

ويقوم النظام السياسي اللبناني على أساس اقتسام السلطات والمناصب السيادية على أساس الانتماءات الدينية والطائفية. وكجزء اتفاق الطائف 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية (1975 إلى 1990) معادلة اقتسام السلطة على أساس المحاصصات المكونات التي توزع المناصب الرئيسية بين المكونات الأساسية الثلاثة، المسيحيين والسنة والشيعية.

وتنوّع الرئاسة الثلاث بواقع: الجمهورية للمسيحيين ورئاسة الحكومة للسنة ورئاسة البرلمان من حصّة الشيعة، بينما يتنافس هؤلاء مع باقي المكونات على المناصب الرئيسية في الإدارات الحكومية مثل الوزارات وغيرها. ويرى مراقبون أن هذا الخليط من المكونات في رقعة جغرافية صغيرة

فتح قرار المحكمة الخاصة باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري باب الجدل على مصراعيه حول مسألة الوضع السياسي المرتقب بعد الكشف عن المتورطين في هذه العملية، خاصة وأن شبّهة تورط حزب الله والنظام السوري لا تزال قائمة، رغم أن القضاة ليس لديهم أدلة كافية على أنهما هما من حرّكا خيوط المؤامرة خلف الكواليس للسيطرة على مفاصل الدولة اللبنانية بالقوة.

**بيروت - طوت محاكمة المتهمين في قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري قبل 15 عاماً، من قبل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي أُنشئت لهذا الغرض، صفحة مسار استمر لسنوات في غياب المتهمين، ولكن القرار الصادر الثلاثاء خلف سبيلاً من التساؤلات حول مالات الوضع السياسي في بلد دمر بالكامل وعلى جميع الأصعدة. ويبدو أن توقيت إعلان الحكم غير مناسب في ظل الأزمة السياسية التي تعصف بلبنان منذ أكتوبر الماضي وخلفت سخطاً على الطبقة السياسية الفاسدة. ومع ذلك يستبعد مراقبون أن يكون المحاكمة تأثير على الأزمة خاصة وأن هناك مرحلة الاستئناف التي قد تأخذ وقتاً طويلاً أيضاً.**

ورغم أن هناك توقعات ترجّح أن تزيد الأحكام من التوترات المتصاعدة بين التيارات السياسية في ما بينها من جهة، وبين القوى السياسية المضغوط عليها والطبقة الشعبية من جهة أخرى، بعد أسبوعين من انفجار كارثي من مرفأ بيروت وأدى بحياة قرابة 180 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من ستة آلاف شخص وتدمير الآلاف من المنازل في العاصمة اللبنانية.



مايكل يونغ المرتبطون أساساً بما يحدث لا تزال الأحكام بشأنهم ذات أهمية

وحتى قبل الانفجار المدمر في مرفأ بيروت، كان قادة البلد، الذين يحاولون التمسك بالسلطة مهما كانت التكاليف، قلقين من العنف بعد صدور الأحكام، فقد كان رفيق الحريري أبرز سياسي سني لبناني في ذلك الوقت، في حين أن حزب الله المدعوم من إيران جماعة شيعية كانت تتلقى الدعم من النظام السوري قبل انسحابه من البلاد بعد تلك الأزمة.

**حزب الله في الواجهة**

زعم حزب الله مراراً وتكراراً أن هناك أطرافاً تحاول استعمار قرارات المحكمة الخاصة باغتيال رفيق الحريري لتخفيف اندفاعه نحو تشكيل حكومة تكون تحت سيطرته على ضوء نتائج الانتخابات اللبنانية التي حقق فيها مع حلقاته أغلبية. ورغم أن المحكمة تفتقد الأدلة الكافية لتورط حزب الله وسوريا ولذلك لم تدن هذه الجهة المدعومة من إيران، إلا أن طيفاً واسعاً من السياسيين اللبنانيين يرون أنه السبب وراء اغتيال الحريري. ويرتاز المحكمة ثلاثة من الأربعة المتهمين في القضية، فيما أدانت متهماً واحداً هو سليم جميل عياش وتم اتهامه بالتآمر بهدف ارتكاب عمل إرهابي وهو القتل العمد مع سبق الإصرار باستخدام مواد متفجرة، بينما قضت بعدم ثبوت الأدلة لإدانة الرجال الثلاثة الآخرين وهم حسن مرعي وحسين عنيسي وأسد حسن صبرا.

اختلقت قراءات المحللين السياسيين حول نجاح جولة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، التي شملت أربع محطات، بدت للبعض ليست وازنة، وأخذته إلى وسط وشرق أوروبا، حيث لم يدخر جهداً في الدعوة إلى تبني استراتيجية الولايات المتحدة لبناء تحالف قوي ضد المعسكر الشرقي وخاصة الصين تحت يافطة الديمقراطية والحرية ومكافحة التجسس، في ظل التوتر القائم على أنقاض المعارك الجيوسياسية والاقتصادية المحتدّة للهيمّة على العالم.

لندن - اعتبر المتابعون للسياسات الأميركية الراهنة في ظل حكم الرئيس دونالد ترامب أنها مليئة بالتناقضات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالحلفاء الأوروبيين الأقل أهمية بالنسبة لاجنحة الولايات المتحدة المتعلقة بإضعاف قدرات الصين على توسيع نفوذها غرباً وتحجيم إمكاناتها تدريجياً.

وتنباين آراء العديد من المحللين حول مدى نجاح وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو خلال جولته التي شملت كلاً من التشيك وسلوفينيا والنمسا وبولندا في التأثير على صنّاع القرار في تلك الدول لإبعادهم قدر المستطاع عن فلك الصين وفي المقابل تقديم إعراءات أميركية في شكل مساعدات مالية واتفاقيات عسكرية.

وبينما اعتبر مراقبون أن خطابه المعادي للصين لم يجد سوى القليل من الدعم من طرف المسؤولين الذين التقاهم، قوبلت محاولاته لتقسيم أوروبا بالانتقاد من قبل البعض، لا سيما وأنه تأتي بعد فترة وجيزة من قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من ألمانيا على خلفية خط أنابيب الغاز الروسي - الألماني المعروف باسم "نورد ستريم 2".

**خطاب بومبيو المعادي للصين لم يجد دعماً سوى من بولندا، أما التشيك وسلوفينيا والنمسا فكان لها رأي آخر**

وخلال زيارته الثانية إلى أوروبا في أقل من شهر، وعلى نحو لم يكن مفاجئاً، شن بومبيو كالعادة حملة ضد التفعل الصيني، حيث وجه الاتهامات إلى بكين وسعى جاهداً لتلقين "أصدقاء الولايات المتحدة" رؤية واشنطن في حربها الباردة مع الحكومة الشيوعية ذات التأثير الكبير على الدول مستغلة في ذلك نقص خبراتها في العديد من المجالات التي تعتبرها إدارة ترامب خطأ أحمر.

وكان أحد محاور جولة بومبيو، تشكيل تحالف أوروبي ضد الصين وروسيا. وطالب الدول الأربع التي زارها بالابتعاد عن عناق الاتصالات الصينية هواري التي تعتبرها إدارة ترامب تهديداً لأنها تتصدر تقنية شبكة الجيل الخامس (جي 5)، وكذلك إمدادات الطاقة الروسية إلى غربي أوروبا.

وخلال جولته أكد بومبيو مراراً أن الصين وروسيا تتسكّلان تهديداً على "العالم الديمقراطي"، قائلاً إن "استخدام تقنيات من الصين وروسيا سيشكل خطراً على سيادة تلك الدول".

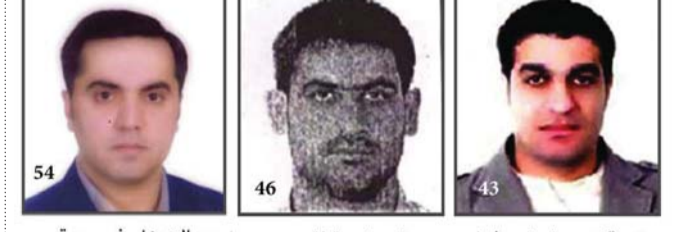
ورغم ذلك، لم تجد خطاباته صدى يُذكر، بل قوبلت بالرخص، ففي



### اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري



الحكومة الخاصة بلبنان تدن أحد المتهمين الأربعة من حزب الله



الثم التي كانت موجهة إليهم قبل إعلان رئيس المحكمة أنهم «غير مذنبين في ما يتعلق بجميع التهم المسندة إليهم»

